والكذب بتفسير الجاحظ اخص منه بالتفسيرين السابقين
لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي
الكذب عدم مطابقتها جميعا ثم افاد انه لا منافاة بين التفسير
السابق وبين ما قاله بعد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة
الاعتقاد ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الاطول انه اذا
اعتقد المخبر ان خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد الخبر
فقد طابق خبره اعتقاده وان اعتقد ان خبره غير مطابق لم
يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما ذكرناه لك هنا
من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود الاعتبارين على مذهب
الراغب في الصورة الثانية والثالثة من صور الواسطة
هذا ولو اعتبر الشق في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب
عدمها وجرى على هذا الاعتبار فيما بعد لانقمع المقصد غاية
الانضاح وارتاح من هذا التعب واستراح قوله لشيء اي من
مطابقة او عدمها كما يدل عليه ما بعد قوله وهو مثل الخ
اي في ان كلا من الصدق والكذب مجموع الامرين قوله غير انه
اعتبر الخ افاد به انه انما وافق الجاحظ في صدق تام وكذب
تام وانما غير التام فهو احد الامرين المذكورين في تفسير
الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع او الاعتقاد والكذب
عدم مطابقة الواقع او الاعتقاد قوله الاربع صور
المناسب اربع الصور او الاربع الصور لان العدد المضاف
اذا عرف تدخل ال على جزئيه الاخير عند البصريين وعلى
الجزئين عند الكوفيين لا على الاول فقط كما صنع ثم ما ذكره

لا يظهر

لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد لشيء
اذ قد انخدم فيها مطابقة الواقع والاعتقاد فلا يتأتى
فيها صدق اصلا فلعل مراده بوصف الاربع بما ذكر وصف
ما فيه احدى المطابقتين منها ثم انه قد مر لك ما يظهر
منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجه
في الاولى ان عدم اعتقاد شيء اصلا من مصدوق عدم
مطابقة الاعتقاد كما مر قريبا فقد وجد فيها عدم مطابقة
الاعتقاد كما مر وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كتبي هذا
رايت في حاشية البناني على جمع الجوامع ان كلا من الاولى
والرابعة واسطة عند الراغب لا يوصفان بصدق ولا كذب
وحينئذ فما ذكره التتم مع عدم ظهوره في الرابعة غير مناسب في الاولى
لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه ان يذكر ان الصدق
والكذب التامين في صورتين وكذا غير التامين وان الواسطة
اثنان هذا تحقيق المقام قوله لعدم مطابقته لاعتقاده اي
فدل على ان الخبر عدم مطابقته للاعتقاد واذا كان الخبر
قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع
فاحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب
اجدر واذا تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد
كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم
فيكون الصدق هو تلك المطابقة فلا يرد ان يقال بعد تسليم
ان الكذب ما ذكر لا يلزم منه ان الصدق مطابقة الاعتقاد
بل ولا ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال ان الكذب
هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)